

ولاية الأمر دراسة فقهية مقارنة

ضرورة الدولة في حياة الناس ثلاثة: 1 - توفير الخدمات الضرورية وهذه الخدمات لا يمكن أن ينهض بها بطبيعة الحال فرد أو مجموعة أفراد ; كالخدمات الصحية، والمواصلات، والتربية والتعليم، وتوفير المواد الغذائية، وضرورات معيشة الناس، وتنظيم حياتهم، وهذه الخدمات تزداد ضرورة وتعقيداً كلما يتقدم الزمان، حتى يستحيل أن يستغني عنها المجتمع، ويمتنع أن ينهض بها شخص أو جهة غير جهاز الدولة. 2 - القضاء ومعالجة الاختلاف وإلزام الناس بالقانون من سنن الله تعالى في حياة الناس: الاختلاف فيما بينهم، فيما يتصل بشؤون معيشتهم، ولا بدّ للناس من موضع يلجأون إليه فيما يحدث بينهم من الاختلاف، يبسط العدل فيما بين الناس، ويقضي بينهم بالحقّ، ويلزم الناس بالحقّ والعدل والطاعة بالقدرة... والمؤسسة التي تملك هذه الخصائص جميعاً هي الدولة. 3 - توفير الأمن في حياة الناس لا بد من توفير الأمن في حياة الناس من عدوان بعضهم على بعض في الداخل، ومن العدوان الذي يصيب الناس من الخارج، ولا يمكن إيقاف العدوان وصدّه، وتوفير الأمن للناس من غير قوة وسلطان ونفوذ، وهذه الضرورة تختلف عن الضرورة السابقة التي كانت تنشأ من الخلاف في الحدود والحقوق فيما بين الناس. والدولة هي المؤسسة المسؤولة عن حماية حقوق الناس وأمنهم، والدفاع عنهم. تلك أهم النقاط الرئيسية في ضرورة وجود هذه المؤسسة في حياة الناس، وهذه الضرورات تجعل قيام الدولة في حياة الناس أمراً ضرورياً بالغ الضرورة، لا يمكن أن يستغني عنها الناس بحال من الأحوال، سواءً كانت الدولة رشيدة عادلة قائمة على أسس شرعية أم جائرة منحرفة. ونحن نعلم أنّ الشارع لا يرضى بتعطيل